إطلاقه في 2017 ويبدأ من الكويت وينتهي في مسقط لمسافة 2117 كيلومتراً

طرح مناقصة القطار الخليجي في الربع الأول بتكلفة مبدئية 25 مليار دولار

أبوظبي ـ كونا: تطرح الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الاول من العام الحالي مناقصة تنفيذ مشروع القطار الخليجي الموحد والذي تقدر تكلفته المبدئية بنحو 25 مليار دولار ويمتد لمسافة 2117 كيلومترا يبدأ من الكويت وينتهي في مسقط مرورا بالسعودية والبحرين وقطر والإمارات.

وقال الامين العام المساعد بالامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي للشؤون الاقتصادية محمد بن عبيد المزروعي في مقابلة مع احدي الصحف الإماراتية ان الامانة العامة ستجري تقييما للشركات المتقدمة لمناقصة المشروع ليتم اختصارها في قائمة تضم من ثلاث الى خمس شركات.

واضاف انه سيتم اختيار بعض هذه الشركات لتنفيذ المشروع بالشراكة او تحديد شركة واحدة لتنفيذه وذلك بحسب العطاءات المقدمة من تلك الشركات، مؤكدا على ان مشروع القطار الخليجي الموحد سينفذ وفق برامج زمنية تحددها الجهات المختصة في دول مجلس التعاون على ان يتم اطلاقه في عام 2017 وان المشروع يأتي في اطار توسيع وتطوير شبكات النقل بين دول المجلس.

وقال ان مشروع السكك الحديدية لدول مجلس التعاون يعد احد اهم المشاريع المشتركة الكبرى بين دول المجلس والتي ستنعكس آثاره الايجابية على حركة انتقال الافراد والسلع وزيادة حجم التبادل التجاري، مشيرا الى أن عام 2010 سيشهد استكمال مسيرة التعاون لدول المجلس في كل ما يتعلق بالمجال الاقتصادي والسياسي والعسكري والاجتماعي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي الخليجي بصورته النهائية والانتهاء من انجاز الاتفاقية العامة لتبادل الطاقة الكهربائية بين دول المجلس خلال الاشهر القليلة المقبلة.

وذكر ان العام الحالي سيشهد ايضا التأكد من كفاءة شبكة الربط بين دولة الامارات وسلطنة عمان والتي تعد المرحلة الثانية من مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس ثم ربط المرحلتين الاولى والثانية والمتوقع الانتهاء منهما في عام 2011.

وقال المزروعي انه تم تدشين المرحلة الاولى لمشروع الربط الكهربائي لدول المجلس بين السعودية وقطر والبحرين والكويت خلال قمة الكويت التي عقدت الشهر الماضي حيث سيوفر المشروع مساندة استراتيجية في حالات الانقطاع الشامل للكهرباء في احدى الدول او حالات الطوارئ وتوحيد المواصفات الخليجية المتعلقة بالكهرباء سواء في مجال التشييد او التصنيف.

واضاف ان دول التعاون طرحت منذ فترة ضرورة الاستفادة من الطاقة النووية لتوفير احتياجات دول المجلس من الطاقة الكهربائية لافتا الى ان الأمانة العامة لديها نحو 17 دراسة يجري تنفيذها بشأن التصورات والنتائج الناجمة عن استخدام الطاقة النووية السلمية في انتاج الكهرباء.

يذكر ان الامانة انتهت في عام 2009 من مرحلة اختيار نوع القطارات حيث تتحمل كل دولة تكلفة المشروع داخل اراضيها على ان يتم التنفيذ بشكل جماعي او فردي او احادي من جانب كل دولة حسب المعايير الموضوعة لزيادة الواردات البينية لدول المجلس التي لم تتعد نحو 5,5 مليارات دولار والصادرات بنحو 6,1 مليارات دولار خلال 10 سنوات.

توقعوا تعميم التجربة على دول الخليج

قانونيون: قانون استرداد الأموال العامة في دبي يعزز جهودها في مكافحة الفساد

دبي ـ الاسواق نت: عززت دبي مؤخراً جهودها لمكافحة الفساد والتعدي على المال العام. وأصدرت قانونا لاسترداد الأموال العامة والأموال المتحصلة بطريقة غير مشروعة. هذا القانون يعرض المتورطين لعقوبات تتراوح بين 5 و10 سنوات في حال رفضهم رد الأموال.

القانون وفقا لحكومة دبي «سيعزز من مكانة الإمارة كمركز اقتصادي عالمي من الطراز الأول»، هذا ما يؤكد عليه أيضا خبراء قانونيون توقعوا تعميم تجربة قوانين محاربة الفساد التي أصدرتها دبي لتشمل بقية الإمارات والدول الخليجية.

وقال العضو في المجلس الوطني الاتحادي حمد المدفع «إن هناك حاجة لصياغة تشريع متخصص بمكافحة الفساد»، مؤكدا أن هذا القانون يواكب التطور الذي يحدث يوميا في الإمارات، حيث إن القوانين الحالية لم تعالج هذا الأمر بشكل صريح.

وأضاف أن القانون منتظر منذ فترة طويلة، وهناك احتمال لتعميم القانون ليشمل كل الإمارات.

وأكد ان القانون سيعزز الاستثمار وسيساهم في مكافحة الفساد، مشيرا إلى وجود ثغرات في استرداد الأموال العامة. واستبعد أن يكون هناك ارتباط بين القانون ومشاكل ديون دبي، لافتا إلى أن الأمر مرتبط بقانون الشركات وأنظمتها المتوقع صدوره في العام الحالي.

وأوضح المدفع أن الغاية من مثل هذه القوانين هي غلق منابع الهدر ومنع التربح غير المشروع.

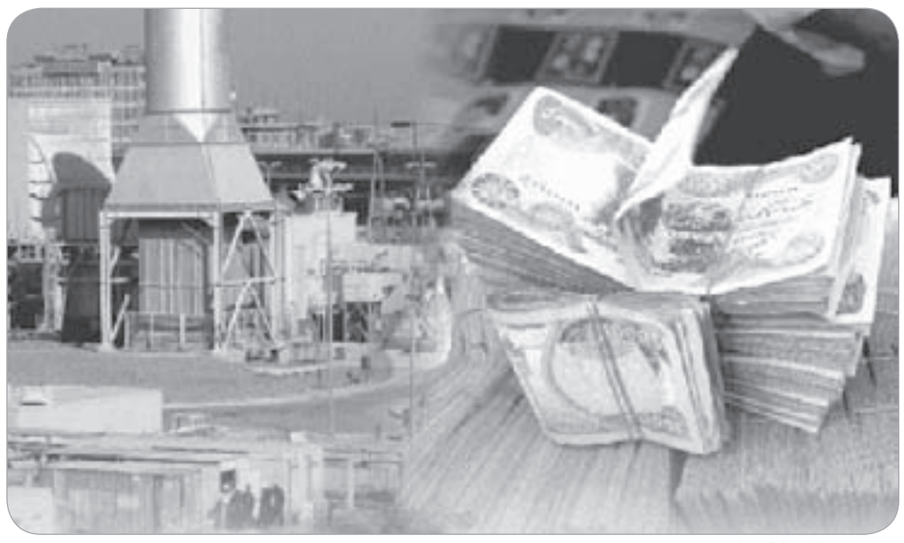

دبي تدعو لمكافحة الفساد

وخلال عام 2008 شهدت الامارة عددا من قضايا الاحتيال الكبرى تورط فيها مسؤولون كبار بشركات شبه حكومية مثل شركة «نخيل» و«دبي للعقارات» و«تمويل» و«ديار» وبنك دبي الاسلامي. ما دفع الحكومة إلى إصدار حزمة من قوانين مكافحة الفساد.

وقال القائد العام لشرطة دبي ضاحي خلفان تميم، في تصريحات سابقة، إن مشاكل الفساد في الشركات شبه الحكومية مرتفعة بصورة غير اعتيادية، الا أن العقوبات الصارمة التي جرى الاعلان عنها قد تساعد على الحد من الاحتيال.

وأضاف تميم أن «الشرطة أعدت قائمة عليها أكثر من 60 شخصا معظمهم من الشركات شبه الحكومية ستطبق عليهم أحكام القانون».

بدوره، رأى الخبير القانوني عبدالحميد الكميتي ان قانون مكافحة الفساد الذي صدر مؤخرا يندرج تحت إطار البنية الأساسية التشريعية التي يجب توافرها في أي منطقة لجذب الاستثمارات.

وأكد أن هناك حاجة ماسة لوجود قانون خاص بمحاسبة المتورطين في قضايا الإثراء غير المشروع وقانون للإفصاح عن ثروات كل مسؤول حكومي مؤتمن على المال العام، حتى لو كان حاكم إمارة لديه منصب تنفيذي.

وأشار الكميتي إلى أن إصدار القانون في ظل الظروف الراهنة يمكن اعتباره ردة فعل على إجراءات المحاسبة التي بدأت مؤخرا وكان للأزمة المالية دور كبير في تفعيلها وتنشيط حملة مكافحة الفساد.

وكشف عن جهود اتحادية لفرض مثل هذا القانون في جميع الإمارات للمحافظة على المال العام. وشدد على وجود ضرورة لحزمة متكاملة من القوانين تردع جميع المتطاولين على المال العام وتوفر ضمانات كافية لعدم هروب المستثمرين.

وقال الكميتي إن تأثير القانون لا يظهر فور صدوره، إذ مازال يحتاج إلى نصوص واضحة ولائحة تنفيذية، وتأثيره الفعلي سيكون تعزيز الشفافية والمنافسة العادلة بعد صدور اللائحة والذي يجب ألا يتجاوز مدة ثلاثة أشهر.

وتوقع أن يحرك القانون إصدار قوانين مماثلة في بقية الدول الخليجية والعربية، وسيسعر حمى المنافسة على تطبيق قوانين الشفافية. وأكد أن دبي ستستفيد كثيرا من إصدار هكذا قوانين، الأمر الذي يعزز من إعطائها أفضلية في جذب رؤوس الأموال.

من جانبه، قال الشريك في مكتب بن شبيب وشركاؤه للمحاماة والاستشارات القانونية كميل شمعون إن القوانين الجديدة بشأن مكافحة الفساد، التي أصدرها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي، هي بشكل عام خطوة تتماشى مع التزام إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بالحد من حالات الفساد.

وأضاف: أن هذه القوانين سوف تعمل على توفير بيئة أكثر أمنا وأكثر تنظيما في مجال الاستثمار. كما ستعمل على توفير درجة أكبر من الحماية بالنسبة للمستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وذلك في ظل توفير الرعاية الأفضل بالنسبة للمصالح الاقتصادية لهؤلاء المستثمرين. وأوضح ان إمارة دبي قطعت العهد على نفسها بإيجاد إطار من الأعمال أكثر شفافية، ووضع عقوبات رادعة ومناسبة وإصدار هذه القوانين خطوة في هذا الاتجاه.

ولفت شمعون إلى أن أي خطوة في اتجاه وضع عقوبات لكل من يخالف القوانين ويجلب لنفسه منفعة عن طريق الإثراء غير المشروع والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال الوظائف تنعكس إيجابيا على المناخ الاستثماري لأي دولة.

توقعات بزيادة الإنفاق الحكومي لعمان 12٪ خلال 2010

مسقط كونا: قدرت سلطنة عمان العجز في ميزانية العام الجديد 2010 بنحو 800 مليون ريال عماني فيما يبلغ إجمالي الإنفاق سبعة مليارات و180 مليون ريال عماني فيما يقدر حجم الايرادات بستة مليارات و380 مليون ريال عماني. وأوضح وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة العماني احمد بن عبد النبي مكي في مؤتمر صحافي أن حجم العجز سيبلغ 800 مليون ريال في الميزانية على ضوء تقديرات الايرادات والانفاق المعتمدة في الميزانية العامة المقدر لعام 2010 على أساس سعر 50 دولارا للنفط وبنسبة 13٪ من الايرادات وبنسبة 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. واعتبر ان العجز عال نسبيا في قيمته المطلقة الا أن نسبته من الناتج المحلي تعد في الحدود الآمنة والمقبولة اقتصاديا، مؤكدا انه سيتم اللجوء الى تغطية العجز بالسحب من الاحتياطيات العامة للدولة في حال عدم تحقيق زيادة عن الايرادات المقدرة في الميزانية.

وذكر بأن جملة الإضافات على الخطة الخمسية السابعة بلغت ستة مليارات و665 مليون ريال بزيادة بلغت نسبتها 221٪ لتصل الى تسعة مليارات و681 مليون ريال، مضيفا ان الايرادات العامة للدولة للسنة المالية 2010 قدرت بنحو ستة مليارات و380 مليون ريال مقابل خمسة مليارات و614 مليون ريال في ميزانية السنة المالية 2009 بزيادة قدرها 766 مليون ريال وبنسبة تقدر بـ14٪ وتمثل إيرادات النفط والغاز ما نسبته 76٪ من جملة الايرادات بينما تمثل الايرادات الجارية والرأسمالية نسبة 24٪. وتوقع أن يبلغ زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 12٪ اون يبلغ حجم الايرادات النفطية نحو 4050 مليون ريال لتشكل نسبة 63٪ من جملة الايرادات في حين ستبلغ مساهمة إيرادات الغاز البالغة 800 مليون ريال نسبة 13٪. وقدر مكي حجم الايرادات الجارية والرأسمالية بمبلغ مليار و530 مليون ريال بزيادة تبلغ نسبتها 8٪ عن ميزانية عام 2009 وتمثل نسبة 24٪ من إجمالي الايرادات، موضحا ان إيرادات النفط والغاز تقوم بتمويل ما نسبته 68٪ من الإنفاق العام بينما تغطي الايرادات غير النفطية نسبة 21٪ وبالتالي فان هناك تحسنا ملحوظا لهذه النسب بالمقارنة مع تقديرات العام الأخير من الخطة الخمسية السابعة (2006 ـ 2010) اذ انخفضت نسبة تمويل إيرادات النفط والغاز من 83٪ الى 68٪ مقابل ارتفاع نسبة تمويل الايرادات غير النفطية من 17 ٪ الى 21٪. وقال وزير الاقتصاد العماني ان المصروفات الجارية المقدرة للوزارات والوحدات الحكومية المدنية تبلغ نحو مليارين و500 مليون ريال عماني بزيادة تبلغ 330 مليون ريال عماني وبنسبة 15٪ عن تقديرات السنة الماضية 2009 وتمثل المصروفات الجارية نسبة 35٪ من جملة الإنفاق العام وتشمل هذه المخصصات تغطية الخدمات الأساسية الحكومية والمصروفات التشغيلية للوزارات والوحدات الحكومية وتغطية النمو في الخدمات التعليمية والصحية ومصروفات تشغيل المشروعات الجديدة.

«دويتشه بنك»: 2010 استمرار للأزمة المالية

برلين ـ كونا: رأى البنك الألماني «دويتشه بنك» في العام 2010 استمرارا للازمة المالية والاقتصادية في البلاد وانتقد في ذات الوقت التلاشي التدريجي للبشر في البنوك. وقال رئيس القسم الاقتصادي للبنك الالماني نوربرت فالتر في حديث لمحطة الاذاعة الالمانية الشمالية «ان دي ار» ان تجاوز الازمة المالية والاقتصادية سيتسنى للبشر فقط في حال منح الناس مجددا ثقتهم بالبنوك.

ونبه فالتر الى ان لا احد يقدر على تجاوز الازمة المالية والاقتصادية عبر الكلام المعسول والاطراء بل «عبر عمل ناجح وعبر تسيير عمل البنوك عن وعي وعقلانية وبمزيد من الموضوعية» محذرا ايضا من انه لا يمكن كسب البنوك ثقة البشر خلال عام او عامين بل ان ذلك سيستمر طويلا.

وانتقد فالتر الذي يعتبر مرجعا اقتصاديا قطاع المال الالماني مبينا ان رجال الاعمال في المجالات الاقتصادية يعون تماما مدى عمق الازمة المالية التي تمر بها البلاد ولكنني لست متأكدا مما اذا كان المسؤولون في القطاع المالي يدركون مدى الاهمية الملحة لتحقيق بنيات عمل جديدة في القطاعات المالية والاقتصادية مطالبا في نفس الوقت بان يعتمد المسؤولون مستقبلا نظاما ماليا حيويا ومرنا يهدف الى ترسيخ البنيات المالية في البلاد.

18٪ ارتفاع في «داو جونز» و78٪ للنفط و25٪ للذهب

«الوساطة»: 2009 عام المكاسب للأسهم الأميركية والسلع الأولية

قال التقرير الأسبوعي للمجموعة الدولية للوساطة المالية في رصده لحركة أسواق المال العالمية ان عام 2009 كان عام امتداد الأزمة المالية العالمية الى جميع مفاصل الاقتصاد العالمي الأمر الذي أدى الى تراجع الناتج المحلي للاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات البطالة في الدول المتقدمة التي كانت مركز هذه الأزمة. غير ان العام كذلك شهد تدخل الحكومات العالمية بقوة لاحتواء الأزمة من خلال اتخاذها العديد من الإجراءات التحفيزية للاقتصاديات العالمية وخفض اسعار الفائدة الى مستويات متدنية للغاية وقيامها بالسيطرة على العديد من الشركات المالية الكبرى وذلك حفاظا على النظام المالي العالمي من الانهيار. ولقد نجحت تلك السياسات في تجنب تحول الأزمة المالية الى كساد عالمي عظيم أسوة بما حدث في الثلاثينيات من القرن السابق. وشهدت البورصات العالمية عودة للانتعاش بعد ان كانت قد تراجعت الى مستويات متدنية في الربع الأول من 2009. وتزايدت الدلائل على قرب عودة الانتعاش في العام 2010 برغم ان المراقبين يعتقدون ان الانتعاش سيكون بطيئا ومتقلبا وذلك نتيجة عدم اكتمال معالجة جميع الجوانب للأزمة المالية وارتفاع معدلات البطالة بدرجة يصعب خفضها بالسرعة المطلوبة.

حركة الأسهم

وعموما أنهت الأسهم الأميركية عام 2009 على أول مكاسب سنوية في عامين مدعومة بصعود أسهم شركات التكنولوجيا والموارد الطبيعية مع مراهنة المستثمرين على أن الانتعاش سيعطي دفعة قوية لتوقعات الأرباح. ورغم هذا فان مبيعات لجني الأرباح دفعت المؤشرات الثلاثة الرئيسية في وول ستريت لتنهي جلسة يوم الخميس على انخفاض مع إقبال بعض المستثمرين على بيع أسهم سجلت مكاسب قوية مؤخرا.

وهبط مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأميركية الكبرى 120,46 نقطة أي بنسبة 1,14٪ ليغلق على 10428,05 نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندرد اند بورز الأوسع نطاقا 11,32 نقطة أو 1,00٪ الى 1115,10 نقطة. وأغلق مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا منخفضا 22,13 نقطة أو0,97٪ الى 2269,15 نقطة.

وينهي ستاندرد اند بورز العام على مكاسب قدرها 23,5٪ وهي أكبر زيادة سنوية منذ 2003 بعد ان تمكن من الصعود بأكثر من 60 ٪ من أدنى مستوى إغلاق هذا العام الذي سجله في مارس. ويمثل هذا تحولا مقارنة مع 2008 عندما هبط المؤشر بنسبة 38,5٪. وبلغت مكاسب داوجونز هذا العام 18,8٪ في حين سجل ناسداك قفزة بلغت 43,9٪.

وفي أسواق الصرف العالمية قفز الدولار الى مستوى مرتفع جديد في أكثر من 3 أشهر مقابل العملة اليابانية يوم الخميس فوق 93 ينا بعد ان أظهرت بيانات ان عدد طلبات إعانات البطالة في الولايات المتحدة هبط الشهر الماضي الى أدنى مستوى له في 17 شهرا. وقفز الدولار الى 93,07 ينا مرتفعا وهو أعلى مستوى له منذ الثامن من سبتمبر مقارنة مع 92,50 ينا قبيل صدور البيانات الأميركية. وسجل الدولار 1,4323 أمام اليورو محافظا على مستوياته المرتفعة أمام العملة الأوروبية الموحدة.

وفي أسواق النفط العالمية ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط في تعاملات ضعيفة وسط أجواء العطلات يوم الخميس منهية العام فوق مستوى 79 دولارا للبرميل ومسجلة أكبر قفزة سنوية في 10 أعوام.

ولقي النفط دعما من بيانات لادارة معلومات الطاقة الأميركية أظهرت تراجع مخزونات النفط الخام الأسبوع الماضي كما سجلت مخزونات البنزين انخفاضا مفاجئا مما دعم التوقعات لانتعاش الطلب في أكبر مستهلك للطاقة في العالم. وأنهى الخام الأميركي الخفيف للعقود تسليم فبراير جلسة التداول في بورصة نايمكس مرتفعا 27 سنتا الى 79,55 دولارا للبرميل بعد ان لامس في وقت سابق من الجلسة مستوى 80 دولارا في سابع جلسة على التوالي من المكاسب. وصعدت الأسعار بنسبة 14 ٪ على مدى أسبوعين. وتنهي العقود الآجلة للخام العام مرتفعة 78٪ وهي أكبر مكاسب سنوية من حيث النسبة المئوية منذ عام 1999 لكنها تظل عند حوالي نصف أعلى مستوى لها على الإطلاق البالغ 147,27 دولارا للبرميل الذي سجلته في يوليو 2008.

وجاءت مكاسب النفط هذا العام ضمن اتجاه صعودي واسع شمل أسواق السلع والأسهم مع عودة الاستثمارات إليها بعد نضوبها أثناء الركود الاقتصادي العالمي.

وتنهي أسواق السلع أقوى عام لها منذ 1973 مدعومة بأكبر مكاسب سنوية للنفط في 10 سنوات وصعود الذهب بنسبة 25٪ وقفزة لأسعار النحاس بلغت 140٪. وفي أسواق المعادن الثمينة ارتفعت اسعار الذهب في تعاملات ضعيفة يوم الخميس لتنهي العام على أكبر مكاسب سنوية في 3 عقود بعد صعودها على مدى 9 أشهر متتالية في اتجاه صعودي لم يسبق له مثيل. وأنهى سعر الذهب للمعاملات الفورية جلسة التداول في نيويورك عند 1095,30 دولارا للأونصة منهيا العام على مكاسب تبلغ حوالي 218 دولارا هي الأعلى منذ عام 1979 عندما صعدت 286 دولارا. ومن حيث النسبة المئوية بلغت مكاسب الذهب هذا العام 25٪مقارنة مع أعلى قفزة سنوية على الإطلاق والتي بلغت 31٪ في 2007.